الفصل التاسع

تقويم النظرية

تمهيد

إن من أهم أهداف النظرية تحقيق المعرفة العلمية، لذا يعتبر تحقيق هذه المعرفة حد تتجه نحوه النظريات، ولكنها لا تصل إليه أبداً لذا فإن المدى الذي تصل إليه النظرية في تحقيق المعرفة العلمية يُعد معياراً مهماً لتقويم النظرية.

وعندما تتواصل عملية بناء النظرية نقترب أكثر وأكثر من تحقيق المعرفة العلمية، أو على الأقل نقترب من الوصول إلى الصورة الصحيحة للحقيقة الاجتماعية. ولأننا لم نصل إلى تحقيق هذا الهدف، فإننا نبني ونعيد البناء باستمرار، نكرر ونحذف النظريات وهذا العمل لا ينتهي أبداً (Hage: 1972: 186, 187).

إن تقويم النظرية من حيث توافر الشروط المنهجية أو الكفاية الوظيفية يفيدنا في عملية الاختيار بين نظريتين يمكنهما تفسير نفس الظاهرة. وهذا التقويم يوضح أن بناء النظرية عملية مستمرة، إنها باستمرار تتسع في مداها وتكون أكثر اقتصاداً وأكثر دقة وأكثر صحة في التنبؤ والتفسير.

وهناك معايير كثيرة يمكن استخدامها لتقويم النظرية، هذه المعايير تزودنا بمحكات تستخدم ضمنياً في الحكم على النظرية ويتوقف استخدام أي من المعايير على قصد الباحث أو المنظر. هذه المسألة مهمة لأن النظرية لا بد أن تكون متميزة في بعض النواحي ومتدنية في نواح أخرى. وقد اتفق معظم المنظرين وفلاسفة العلم على أن الشروط أو المعايير التي يتم بموجبها تقويم النظرية تندرج تحت محكين أساسيين هما: الشروط المنهجية التي يجب توافرها في النظرية والكفاية الوظيفية للنظرية: وسنتناول هذين المعيارين بشيء من التفصيل فيما يلي.

أولاً: شروط الكفاية المنهجيه النظرية

يمكن تقسيم هذه الشروط إلى خمسة أقسام تعتبر بمثابة معايير أو محكات يمكن الحكم على النظرية وتقويمها بموجبها وهي: مكونات بناء النظرية، خصائص البناء التصوري للنظرية، معايير الصياغة الصورية للأنساق التفسيرية، ومعايير خصائص بناء النظرية والمعيار المثالي والعملي لتقويم النظرية وسنعرض لكل منها بشيء من التفصيل فيما يلي.

١ - مكونات بناء النظرية

وتشتمل على التعريفات والمفاهيم، الفروض والقضايا

أ) التعريفات والمفاهيم

سبق أن عرضنا في الفصل الثالث للشروط التي يجب أن تتوافر في تعريف المفهوم في النظرية، ونضيف هنا أن المهم في التعريف أن يعطي مقياساً معيارياً يمكن به قياس أجزاء النظرية، ويمكن من خلاله الحكم على العمل بأنه يعتبر نظرية أم لا؟ وكم يمثل من النظرية أو أنه غير وثيق الصلة بالنظرية. وإذا لم تتضمن أجزاء النظرية تعريفات إجرائية يمكن القول إن معاني المصطلحات لم تحدد وإذا لم توجد علاقات إجرائية يمكن الحكم بتعذر الاختبار (Hage: 1972: 172).

وتهدف التعريفات من الناحية المنطقية إلى كشف المقومات أو الصور الأساسية أو بناء المفهوم أولاً من أجل تحديده وتمييزه عن المفاهيم الأخرى وتهدف ثانياً لجعل الكشف المنظم للموضوع الذي يتناوله التعريف ممكناً، ويمكن أن يعتبر التعريف الواقعي دائماً مقدمة أو جزءاً من مقدمة منطقية في بحث منطقي يتعلق بموضوع البحث (Cohen And Nagal : 1936 : 232).

ويجب ألا ننسى أن هناك أيضاً بعض الاعتبارات يجب مراعاتها في التعريفات.

١- في حالة تعريف مصطلحات جديدة يجب استخدام كلمات أكثر ألفة وشيوعاً ما أمكن في تعريف هذه المصطلحات.

٢- استخدام تعبيرات قصيرة ما أمكن بدل التعبيرات الطويلة والثقيلة.

٣- عند الرغبة في جعل معنى المصطلح معروفاً بشكل أفضل وأوضح يجب تحليل المعنى إلى عناصره المكونة له وهذا يتطلب تعريفاً يستند إلى التجربة (إمبريقي) (Cohen And Nagal : 1936 : 231).

وبالنسبة للمفاهيم هناك من يرى أن أي مفهوم لا يتم قبوله أو يكون صادقاً إذا تعذر تحديده بصوره موضوعية بأنه قابل للتطبيق أو القياس لشيء ما في العالم الخارجي[١] والأهم من ذلك أن تكون مفاهيم النظرية واضحة ومحددة تحديداً دقيقاً أي أن تكون لمضمونها حدود معلومة بحيث يخلو المفهوم من الغموض، كما يجب أن يشير المفهوم إلى نمط واحد من المواقف لا إلى مواقف مختلفة ومن جهة أخرى يجب أن تحتوي النظرية على أقل عدد من المفاهيم.

والمفاهيم التي تستخدم في تصنيف وحدات الملاحظة وفقاً لخصائصها تدعى المتغيرات Variables والمتغير في بعض الحالات قد يفترض قيمتين حيث يشير إلى وجود أو غياب الصفة (أو الحقيقة)... وقد تصنف الصفة وفقاً لفئات نوعية معينة... والمتغير يمكن أن يتكون من سلسلة من الفئات مرتبة وفقاً للحجم النسبي للحقيقة محل البحث.

---

(١) هناك صعوبة في هذه النظرة المتطرفة حتى في السياق التقليدي للوضعية، حيث إنه لا توجد مفاهيم عامة يمكن قبولها باعتبارها ذات دلالة بصورة صحيحة، فهناك مثلاً معان كثيرة لمفهوم الذكاء بقدر ما توجد مقاييس له، لذا فإننا لا نستطيع أن نجرد أو نتحدث حول الذكاء عموماً، وذلك لوجود أنواع متباينة من الذكاء، والحقيقة أن المفاهيم والتجريدات تستخدم من قبل معظم الوضعيين المتشددين، فالعبارات حول عمليات القياس هي ذاتها تجريدات لأنها تتطلب الإحالة إلى البديهيات أو النظريات المجردة. وحيث لا توجد ظاهرتان أو واقعتان متشابهتان تماماً، فإنه يتعذر تكرار وضع الاختبار تماماً (Hughes: 1976:39).

وجدير بالذكر أن أقوى النظريات هي التي تستخدم متغيرات كمية مثل عدد الجرائم لنمط معين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في مجتمع ما... وعندما يتم تصنيف متغير معين، فإن من المهم تحديد ارتباطاته المنطقية الممكنة مع المتغيرات الأخرى التي تتضمنها مفردات النظرية، ويتم ذلك من خلال التصنيف المتعارض - Cross Classification لمتغيرين أو أكثر. فمثلاً إذا تم تصنيف متغير الجنس (ثنائي) بشكل متقاطع وفق المفهوم الثلاثي للجريمة تصبح هناك ستة مكونات ممكنة للجنس والجريمة. ويمكن بناء المكونات بالنسبة لمتغيرات نوعية ومتغيرات كمية أو متغيرات مجتمعة من هذين النوعين (Schrage: 1967 : 225,226).

ويجب أن يحقق إطار التصنيف للمتغيرات سواء ـ كانت مفردة أو مركبة ـ الهدف الذي وضعت من أجله النظرية، كما يجب أن يكون هذا الإطار جامعاً مانعاً Exhaustiveness And Exclusiveness. ويكون هذا الإطار جامعاً إذا كانت جميع وحدات الملاحظة تندرج ضمن إحدى الفئات في أي صفة معينة ويكون مانعاً إذا لم تدخل أي وحدة في أكثر من إحدى الفئات وفي حالة تحقق هذين الشرطين يمكن ملاحظة الظاهرة محل البحث بصورة منظمة. كما يمكن تنظيم المشاهدات من حيث الخصائص التي تعتبر أساسية في النظرية (Schrage : 1967 : 226).

العلاقات بين المتغيرات

يعتبر تعريف المتغيرات التي تتعلق بالنظرية وتصنيفها خطوة أولى فقط في مهمة بناء النظرية، ولا يقل عن ذلك أهمية تحديد الفروض التي تتعلق بالعلاقات المتوقع وجودها بين المتغيرات التي تم تعريفها.

وتتضمن النظريات عادة علاقات بين فئة من الوقائع وبين فئة من المحددات Determinants التي قد تستخدم في تفسير الوقائع. فالوقائع التي يتم تفسيرها، والمتغيرات التي تستخدم في تفسيرها هي نتائج لأنواع من العلاقات، لذلك من الضروري في بعض

النظريات التمييز بين النتائج والمحددات، ومثال ذلك نظرية الجراثيم، في الأمراض. فالجراثيم قد تحدث أعراض المرض ولكن الأعراض لا تحدث الجراثيم، ففي مثل هذه العلاقات فإن المتغير المستقل (أ) له نوع معين من العلاقة بـ ب ولكن ب ليس له نفس النوع من العلاقة بـ أ لذا تدعى هذه العلاقة غير متساوقة Non Symmetrical والعلاقة غير المتساوقة في المثال السابق قد تقدم تفسيراً للمرض، ولكنها لا تقدم تفسيراً للجراثيم.

ولكن النظريات قد تتضمن أيضاً العلاقات المتساوقة Symmetrical ويعني التساوق هنا ارتباط أ بطريقة معينة مع (ب) ثم ارتباط ب بنفس الطريقة مع (أ). إن العلاقات المتساوقة لها استعمالات عديدة في عملية الاستدلال النظري حتى مع صعوبة إثباتها تجريبياً.

وهناك بالطبع أنواع أخرى من العلاقات تستخدم في بناء النظرية والعبارات الأساسية في العلاقة التي يتعذر أن تشتق من بقية النظرية تدعى المسلمات Postulates. والمسلمات مجتمعة تقدم القواعد التي تضبط عملية الاستدلال المنطقي وتحدد صدق العبارات المختلفة التي يمكن أن تشتق من النظرية.

أما العبارات التي تشتق بصورة مباشرة أو غير مباشرة من المسلمات فتدعى نظرية مشتقة Theorem. ولكي نحدد صدق العبارات النظرية من الضروري أن نأخذ في الاعتبار العلاقات الداخلية بين مسلمات النظرية وقواعد الاستدلال المسموح بها، بالنسبة للعلاقات المعبر عنها.

إن توضيح بناء النظرية ومضمونها من خلال التحليل المنطقي للعلاقات ونتائجها يدعى صياغة (أو تشكيل) صوري Formalization. والصياغة الصورية تتم ببساطة بواسطة حذف معاني المفاهيم بحيث إن النظرية تختزل إلى نسق من العلاقات بين مجموعة من الرموز غير المفسرة. ومثل هذه النظرية الصورية تتكون من عبارات منطقية أو رياضية خالية تماماً من المعنى الواقعي، إنها لا تتضمن أي تأكيدات من أي نوع حول الوقائع في عالم المشاهدة أو التجربة (Schrage : 1967 : 220 - 53).

ب) الفروض HYPOTHESIS

يرى بعض العلماء إمكانية تقويم النظرية من حيث الفروض التي تحتويها وهذا التقويم مركب، والقاعدة الواضحة في هذا المجال تفضيل النظرية التي تحتل المرتبة الأعلى إذا تم إثبات معظم فروضها.

وهناك خصائص أو أبعاد للفروض تتضمن كل منها مسائل منهجية ومعرفية بحيث يمكن استخدامها لتقويم الفروض وبالتالي تقويم النظريات التي تشتمل على الفروض[٢] والأبعاد هي:

١- العمومية Generality .

٢- التعقد Complexity.

٣- الخصوصية Specifity.

٤- التحديد Determinancy.

٥- القابلية للزيف Falsifiability.

٦- القابلية للاختبار Testability.

٧- القابلية للنقل (التوصيل) Communicability.

٨- القابلية للتكرار Reproductibility.

٩- القابلية للتنبؤ Predictability .

١٠- المناعة (الحصانة) Tenability .

وبالإضافة إلى الأبعاد العشرة السابقة التي يمكن من خلالها الحكم على الفروض، هناك بعض المحكات يجدر بالمنظر والباحث مراعاتها عند صياغة الفروض وهي:

١- هل يتضمن الفرض مصطلحات لم يتم تعريفها بصورة كاملة وهل تمت معالجتها في الإطار النظري ؟

---

(٢) يستخدم معظم هذه الخصائص أو الأبعاد في تقويم النظريات، لذا سوف نتعرض لها بشيء من التفصيل عند تناول هذا الموضوع.

٢- إن إحدى المشكلات الشائعة لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية هي اختبار الفرض الذي يتضمن مصطلحات لم تتم معالجتها بصورة ملاءمة في النظرية.

فإذا تم اشتقاق الفرض ـ الذي نريد اختباره ـ من النظرية التي تمت صياغتها بصورة منظمة فلن تكون هذه المشكلة موجودة. وقد توجد أحياناً مصطلحات في الفرض سبق للباحث أن ضمنها في النظرية والإجراء الصحيح في هذه الحالة يتمثل في جعل مضمون هذه المصطلحات في النظرية واضحاً. وقد يساعد هذا في التأكد من أن النظرية قد تضمنت وسائل ملاءمة لهذه المصطلحات وللعلاقة التالية المفترضة مع الواقعة التي يتم التنبؤ بها (Black and Champion : 1976 : 152).

وقد يقوم الباحث أحياناً بعدم مراعاة صياغة الفرض وفق العلاقات المنطقية المتبادلة بين المتغيرات في الإطار النظري. إذا يمكن مثلاً اعتبار المتغير في الفرض متغيراً مستقلاً، بينما يتم اعتباره في النظرية متغيراً تابعاً. لذا من الضروري أن نحدد بصورة واضحة أي المتغيرات تعتبر مستقلة وأيها تعتبر تابعة، وأن يكون هذا المنهج أيضاً في اختبار الفروض ما أمكن ذلك. ويقوم الباحث أحياناً باختبار الفرض بطريقة غير ملاءمة لإثبات أو دحض النظرية التي تم اشتقاقه منها. وأحياناً يتم اختبار الفرض وتكون النظرية التي تم إثباتها ليست النظرية التي بدأ بها الباحث. لذا يجب على الباحث أن يختبر بعناية كل فرض ليعرف مدى اتساقه مع المصطلحات والمتغيرات المستخدمة في النظرية (Black and Champion : 1976 : 152, 153).

وهناك بعض الاعتبارات يجدر بنا ملاحظتها في مجال خصائص أو أبعاد الفروض وعلاقتها بالنظرية:

١- يقال عن الفرض إنه صادق Valid إذا كان قابلاً للاستنباط، ومن ثم يدعى نظرية مشتقة.

٢- النسق المكون من عدة فروض يمكن الأخذ بها أو تصديقها (خصيصة الحصانة) يدعى نسقاً استقرائياً.

٣- النسق المكون من فروض صادقة يدعى نسقاً استنباطياً.

٤- النسق يقال إنه يمكن الأخذ به أو تصديقه (خصيصة الحصانة) إذا تم إثباته وعندها يدعى قضية Proposition.

٥- النسق الاستقرائي الاستنباطي (أو الافتراضي الاستنباطي) أو النظرية العلمية هو نسق تكون فيه بعض الفروض قابلة للتصديق ومعظم فروضه غير قابله للتصديق (أو يتعذر الأخذ بها).

٦- تفسر النظرية الظاهرة إذا تضمنت فرضاً يصف الظاهرة (الفرض ذو المستوى العالي يستند إلى الوصف) (Galtong : 1973 : 453).

ج) القضايا: PROPOSITIONS

هناك عدد من الشروط يجب توافرها في القضايا الأساسية للنظرية هي:

- الاعتماد على المشاهدة والتجربة

حيث يجب أن يعتمد التوصل إلى القضايا على المشاهدة والتجربة وهذا لا يتعارض مع وظيفة التعدد التي تقوم بها القضايا، ذلك لأن بعض القضايا، تصوري بطبيعته، ولكن هذا الجانب التصوري من النظرية العلمية يستند إلى أساس من المشاهدة والتجربة ويتم الرجوع ثانية إلى المشاهدة والتجربة للتحقق من صدق هذا الجانب التصوري.

- القابلية للتحقق

مع أن النظرية تستند إلى المشاهدة والتجربة، فإنها عمل تصوري فصياغة النظرية تنطوي على الخلق والإبداع لأنها تتضمن ما بعد الشواهد أي أنها تتضمن نوعاً من التخمين، لذلك يجب أن تكون قضايا النظرية ممكنة التحقق بواسطة الخبرة الحسية إما بصورة مباشرة أو عن طريق الاستدلال (عارف، ١٩٨١: ٥٣).

• الصدق

أي أن تكون قضايا النظرية متسقة ولا تتناقض مع الحقائق المعروفة. ويشترط هنا أن تستمر النظرية محافظة على علاقاتها الوثيقة بعالم المشاهدة وأن يكون التحقق عن طريق التجربة لقضاياها هو المعيار الكافي لصدقها. ويؤكد تيماشيف على الاتساق بين النظريات ويعتبره من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في قضايا النظرية (تيماشيف: ١٩٧٠: ١٤).

• الاتساق الداخلي

يرى جتلر ضرورة الاتساق المنطقي بين قضايا النظرية وألا تكون متناقضة داخلياً وبذلك تبدو النظرية مرتبطة ارتباطاً منطقياً.

٢ - خصائص البناء التصوري للنظرية

وهي مجموعة من الخصائص التصورية لبناء النظرية يمكن من خلالها الحكم على النظرية عموماً هل تفي بشروط ومتطلبات النظرية العلمية أم لا ؟ وفيما يلي إيضاح لكل من هذه الخصائص.

أ) التعميمات GENERALIZATIONS

وتشير إلى الأنواع المختلفة من الظواهر التي يمكن أن تتضمنها أو تعنى بها النظرية. وهناك مجموعة أخرى من المسائل تتعلق بطبيعة التعميمات المستخدمة كمقدمات منطقية في البرهان الاستنتاجي.

ولكي تستخدم العميات في التفسير العلمي يجب أن تتضمن الكفاية السببية أي أن تشير العبارات التي تتضمنها النظرية إلى عمليات في العالم الواقعي. ويمكن أن تتخذ التعميمات الأنماط التالية:

١ - النمط الأول: ويوجد في علم الاجتماع وهو التعميم الإحصائي (التعدادي) Enumerative Generalization مثل عبارة: جميع الناس في المحل دون سن الواحدة والعشرين. فمثل هذه العبارة يبدو أنها صحيحة من خلال التعداد (والإحصاء) الشامل أي تعداد جميع الناس في المحل والنظر فيما إذا كانت أعمارهم أكبر من ١٢ سنة.

٢- الصورة الثانية من التعميمات هي العبارات المحايدة، وهي عبارات افتراضية حول ما يكون عليه الحال مثل "جميع الناس في المحل هم فوق سن الواحدة والعشرين" هذه العبارة يتعذر الاستنتاج منها مثلاً أن هناك رجلاً دخل المحل قد يكون عمره ١٢ سنة.

٣- هناك أيضاً التعميم السببي مقابل التعميم الإحصائي ويسمح هذا التعميم بالعبارات المحايدة والعبارة الخاصة بالمستقبل وكلمة "يسمح" Licence "كلمة مهمة لاستخدامها حيث تتحدث عن صورة العبارة والقواعد التي تحكمها. ففي التعميم الإحصائي قمنا ببساطة بتعداد الحالات التي هي أيضاً ضمن زمن محدد ومكان محدد، ولكن في حالة التعميم السببي قصدت العبارة أن تتضمن رجوعاً مكانياً وزمانياً أوسع وأحياناً الرجوع إلى عبارات محايدة ومواقف غير موجودة بالفعل (Hughes 1976 : 51,52).

ب) الأطر التصورية

ويتضمن الإطار التصوري المفاهيم المستخدمة في النظرية مثل الانتحار Suicide، الفردية Individualism البروتستانتية Protestantism إلخ... وهذه يجب أن تعرَّف اسمياً وإجرائياً وتتضمن هذه التعريفات البناء الظاهر والمضمر للنظرية.

والمهم في هذا السياق أن تتضمن النظرية مصطلحات لها مرجعية للملاحظات والمشاهدات مثل حركة إبرة العداد، الإجابة في استبيان، معدل رَمْش العين. فالمصطلحات تشير في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة إلى مصطلحات ملموسة Concrete،

مصطلحات إمبريقية (تجريبية) Empirical Terms، مصطلحات وصفية Descriptive Terms، متغيرات Variables وهلم جرا. ومع أن هذه المصطلحات تختلف كثيراً، فإن الصورة المشتركة بينها جميعاً أن هناك إجماعاً حول طبيعتها الواقعية، إنها مقبولة إلى الحد الذي تكون فيه متجذرة في تجربتنا العقلية (إدراكنا وقبولنا لها مسألة درجة). ومصطلحات أخرى في النظرية يمكن أن تكون فيها إشارة غير مباشرة إلى تجربتنا العقلية وهي الأكثر افتراضية بطبيعتها، ويستنتج وجودها من وقائع أو أشياء أكثر قابلية للمشاهدة وكثير من هذه الافتراضات ـ هي إلى حد كبير ـ جزء من أشياء لها علاقة بحياتنا اليومية وتؤخذ على أنها مسلمات لأن الوجود الذي تنتمي إليه مقبول بشكل واسع. وفي حالات أخرى تكون البناءات الفرضية غير نهائية أو مؤقتة ويعتمد ذلك على الدرجة التي تقبل بها الأسباب أو المبررات للاستنتاج من موضوعات الملاحظة أو البناءات التصورية.

هذه الأنواع من المفاهيم لها طبيعة نظرية أكثر من ارتباطها بالعالم الواقعي. إنها مصطلحات نظرية ويتعذر من حيث المبدأ تعريفها تماماً بمصطلحات الملاحظة (المشاهدة) إنها تنتمي إلى الجانب التفسيري من النظرية، أكثر المكونات التجريبية المتعلقة بالواقع.. وجدير بالذكر أن الملاحظات (المشاهدات) لا تعطي معنى للمصطلح النظري، ولكنها تحدد أوقات تطبيقه، ومعنى المصطلح النظري مشتق من الدور الذي يؤديه في النظرية العامة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها، ومن دور النظرية نفسها. وقد ذكر كابلان Kaplan أن مصطلحات مثل المنفعة الهامشية Marginal Utility والأخلاق البروتستانتية Protestant Ethic تفقد معناها إذا انفصلت عن النظريات التي تشكلها. فالمصطلح النظري له معنى نسقي Systemic مشتق من معناه ضمن بناء ومضمون النظرية ككل.

ومن الصعب تحديد الخط الفاصل بين مصطلحات المشاهدة والمصطلحات النظرية، فحتى مصطلحات المشاهدة تفترض حقائق نظرية كمبرر للاستدلال من بيانات الحس المجردة إلى جميع البيانات التي يتضمنها المفهوم... والفصل بين مصطلحات المشاهدة

والمصطلحات النظرية يشكل معضلة أكبر وبخاصة أن المفاهيم النظرية تصبح في وقت ما جزءاً من تجربة الحياة اليومية، أو على الأقل جزءاً من ذخيرة العالِم. وبالاختصار، فإن النص (الصياغة) التي نَنْسبُهُ إلى المصطلحات يعتمد على استخدامها في سياق معين من البحث(Hughes : 1976 : 52 . 53) .

ج) الصياغة الصورية

ويقصد بها أي عمل يسهم في توضيح بناء النظرية، وتتضمن هنا الصياغة الرمزية والصياغة الرياضية للنظرية، ويطلق على قابلية النظرية للملاءمة مع المعالجات الرياضية والمنطقية: ثراء العطاء العلمي.

والصياغة الرمزية (أو التعبير بالرموز) تتضمن التعبير عن النظرية في صورة حروف بدلاً من المصطلحات أو العبارات، والمبرر لاستخدام الرموز بلغة الاقتصاد هو توفير الوقت والجهد واختصار النصوص الطويلة بصورة ملاءمة، إضافة إلى تجنب الغموض. فالرموز أقل عرضة للتأويل من حيث القيم الزائدة. والاقتباسات الزائدة. وهذا يعمل على ثبات التأويل عبر الزمن، وخلال النص بالإضافة إلى زيادة إمكانية النقل الذاتي وبين الأشخاص.

أما الصياغة الرياضية (أو الطابع الرياضي) فتعني إدخال العلاقات والعمليات إلى الإحصاء من خلال مجموعة من الرموز من أجل الوصول إلى نسق استنتاجي... إن الطابع الرياضي يبرز كنموذج أصلي للطابع الصوري بسبب وضوح قواعد الاستدلال. والرموز قد تكون ضرورية أو مفيدة ولكنها ليست كافية بالفعل كما يتضح من قراءة مؤلفات كيرت ليونز Kert Lewins أو مؤلف نادل S.F. Nadel نظرية البناء الاجتماعي (Theory Of Social Structure).

ويرتبط بالطابع الرياضي والرمزي للنظرية طابع البداهة والثلاثة توجد عادة مجتمعة في النظرية. فالبداهة تفترض مستوى ما من الطابع الصوري، ويمكن أن يقال إنها ضمنية كنتاج للطابع الصوري كما نتصوره في الفرض. ذلك أن مجموعة الفروض

من المستوى الأعلى في النظرية تدعى البديهات (أو المسلمات) فالسلسلة تتوقف عند البديهيات لأنها بيِّنة بذاتها Self - Evident وقاطعة أو أنها تمثل قضية مثبتة جيداً تستخدم كأساس لكشوف جديدة أو أنها ببساطة عمليات فصل تعسفي حيث قرر الباحث "دعنا نفترض هذا ونرى ماذا سيحصل منه" وهكذا فإن العبارات ذات الطابع البديهي قد تكون مجموعة من الافتراضات تختصر جزءاً من الحقيقة لتسخيرها لأغراض البحث.

ولكن هناك عدة شروط بالنسبة للعبارة لكي تعتبر من النوع البديهي:

١- يجب ألا تكون متناقضة Non Contradictory.

٢- يجب أن تكون مستقلة Independant.

٣- أن تكون كاملة Complete.

ويعتبر الشرطان الأول والثاني قليلي الأهمية. أما الشرط الثالث، فيتعذر تحقيقه.

وعلى ذلك فإن الشروط الثلاثة المذكورة تعتبر مساعدة على الكشف ومساعدة إلى حد كبير في التوجيه نحو إضفاء طابع البداهة على النظريات الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن استخدام المصطلحات الفنية يتم من خلال إدخال المصطلحات بوضوح بحيث يمكن للقارئ أن يختبر في أي نقطة مدى تمسك المؤلف بمعياره في تطبيق المصطلحات. وهناك أسلوب فني آخر يجب اتباعه وهو العرض المنظم بحيث يتم وضع الفرض بأسلوب طباعي منسق وواضح سواء تم ترقيمه أم لا، بدلاً من وضعه في نسيج من التأكيدات وتكون النتيجة نقص اللياقة والغموض..(Galtong: 1973 : 462, 463).

٣ - معايير الصياغة الصورية للأنساق التفسيرية

هناك معايير تحكم محاولات الصياغة الصورية للأنساق التفسيرية حددها شراج في أربعة هي:

أ) معيار الكفاية المنطقية LOGICAL ADEQUACY

فمبدأ الاقتصاد مثلاً يهدف إلى تجنب الحشو في تعريف المفاهيم ووضع حد أدنى من مجموعة المسلمات. ويتطلب الاتساق عدم وجود استنتاجين متناقضين يمكن اشتقاقهما من النظرية ويعتمد الخصب على كيفية توافق النظرية مع العمليات المنطقية والرياضية. ومن جهة أخرى فإن محتوى النظرية من المعلومات يتحدد بواسطة مجموعة متنوعة من المتطلبات وعدد من الطرق المختلفة يمكن اختبارها من خلالها.

ب) معيار الكفاية الإجرائية OPERATIONAL ADEQUACY

وتعتمد هذه الكفاية على القابلية للاختبار، فإذا كانت المفاهيم المستخدمة في النظرية لا ترتبط (تتعالق) بطريقة منسجمة مع بيانات الملاحظة تبقى النظرية بدون اختبار. إن قواعد المطابقة، التعريفات الإجرائية، عمليات الاختزال... إلخ هي وسائل لإثبات العلاقة الضرورية بين المفاهيم والبيانات.

ج) معيار الكفاية التجريبية EMPIRICAL ADEQUACY

وتتعامل مع درجة الانسجام بين دعاوي النظرية والشواهد الإمبريقية. وهكذا تشير المصداقية Credibility إلى صحة الملاءمة بين الدعاوي وبين الشواهد القائمة، بينما تشير القدرة على التنبؤ Predictability إلى كيفية بقاء دعاوي النظرية صحيحة في المستقبل. أما العمومية Generality فتشير إلى نطاق الظواهر التي تتعلق بالنظرية. أما الشمولية Comprehensiveness فتتحدد من عدد وملاءمة المتغيرات التي تتضمنها النظرية.

د) معيار الكفاية العملية (النفعية) PRAGMATIC ADEQUACY

وتعتمد على استخدام النظرية في ضبط الظاهرة المعنية. وتتحدد الدلالة Significance من خلال قدرة النظرية على حل المشكلات التي تبدأ بها أسئلة (تساؤلات) البحث. أما الملاءمة Feasibility فتشير إلى الكلفة Cost في محاولة الضبط. أما اللياقة الاجتماعية Social Relevance فتتحدد من خلال رغبة الجماعة في دفع الثمن الضروري للضبط (Schrage : 1967 : 220 - 53).

٤ - معايير خصائص البناء

وتشتمل على مجموعة من المحكات تتعلق بخصائص بناء النظرية يمكن الحكم بها على النظرية وتقويمها من خلالها. وتشمل: الاقتصاد أو الإيجاز، الإثمار (الخصوبة)، القابلية للنقل، القابلية للتكرار، القابلية للتصديق (الحصانة)، المضمون الإخباري للنظرية، النطاق (المدى)، الإطار المرجعي، وعلاقة النظرية بالنظريات الأخرى والقابلية للاختبار.

أ) الاقتصاد (أو الإيجاز) PARSIMONY

الاقتصاد خصيصة العبارات النظرية عندما تهتم بأقصى تفسير بأقل كلمات ممكنة، ويدعى ذلك أحياناً قوة النظرية. فالنظرية القوية هي التي تتضمن افتراضات قليلة، لذا يصبح الاقتصاد نسبة المعادلات إلى المقدمات المنطقية Ratio Of Equation To Premises)) وهذه الخصيصة للنظرية مثل خصيصة نطاق النظرية ولها نفس الفوائد، ويمكن أن يختلف النطاق عن الاقتصاد فهناك نظرية لها نطاق واسع، ولكنها لا تتسم بخصيصة الاقتصاد إلى حد كبير، (Hage : 1972 : 179).

ويرى معظم العلماء المعاصرين أن من بين جميع النظريات التي يمكن أن تفسر نفس حقائق المشاهدة هي النظريات الأبسط، ولكن يثار سؤال حول كيفية الاتفاق على البساطة. فإذا اقتصرنا على مفهوم البساطة الرياضية Mathematical Simplicity فقد يرى كثيرون أن معادلة جبرية من الدرجة الأولى أبسط من معادلة جبرية من الدرجة الثانية... ولكن يجب ملاحظة أن الكيفية التي نتفق فيها على البساطة الرياضية لنظرية تعتمد على حالة العلم في مرحلة معينة. فهناك فترات كانت تعتبر فيها النظرية بسيطة إذا خلت من استخدام الحساب الدقيق (المتطور) واقتصرت على الرياضيات الأولية. ولكن هناك سؤالاً يثار وهو لماذا يجب تفضيل النظريات البسيطة؟ ويجيب بعض العلماء على ذلك بأنهم يفضلونها لأن الصياغة البسيطة ينتج عنها حساب أسرع وأسهل للنتائج، إنها اقتصادية لأنها توفر الوقت والجهد وآخرون يقولون إنهم يفضلون النظريات البسيطة لأسباب جمالية، أي أنها أكثر جمالاً، وأناقة.

ولكن المعروف في تاريخ الفنون الجميلة أن التفضيل الجمالي يرتبط بأسلوب معين في الحياة أو ثقافة معينة أو نمط اجتماعي معين.

وإذا بحثنا عن النظريات التي تم تفضيلها لبساطتها نجد أن السبب الحاسم في قبول النظرية ليس اقتصادياً ولا جمالياً ولكنه دينامي، وهذا يعني أن النظرية التي تم تفضيلها هي التي تجعل العلم أكثر دينامية أي التي تتوغل في مجال مجهول (غير معروف). ولكن اتضح من خلال البحث عن النظريات التي تمت صياغتها بالفعل أن النظريات البسيطة رياضياً هي أيضاً دينامية... وهذه النظريات تظهر كيف أن البساطة الرياضية في حقائق المشاهدة يمكن أن تعمل على تطوير النظريات العامة جداً (Frank : 1957 : 251,252).

ب) الإثمار (الخصوبة) FRUITFULNESS

تكون النظرية مثمرة عندما يمكن اشتقاق فروض كثيره ومختلفة منها ويمكن الدفاع عنها (أو إثباتها). والخصوبة تفترض مسبقاً الطابع الصوري الذي يسهله طابع البداهة إلى حد كبير، ولكن الأهم من ذلك أن النظرية يتم الحكم عليها من حيث قوة التوليد (الإنتاج) وليس من حيث الإثبات. ويرى تيماشيف في هذا الصدد ضرورة أن تكون النظرية خصبة ومثمرة تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة (تيماشيف: ١٩٧٠: ١٤).

ويوجد في علم الاجتماع أشباه النظريات Quasi - Theories التي تدعى منظورات Perspectives وتؤدي دوراً مهماً في البحث. إن المنظور هو أساساً مجموعة من المفاهيم المستخدمة في النظرية بدرجة منخفضة جداً من الصورية كما هو الحال عندما يحاول عالم الأنثروبولوجيا تحليل المجتمع المحلي في ضوء منظور "إبقاء الصراع في حدود الضبط" وفي هذه المرحلة من صياغة النظرية قد تكون الاستراتيجية المفضله المحافظة على الطابع الصوري في أدنى درجاته وإدخال المعاني الإضافية واستخدامها في إخصاب النظرية. وبتعبير آخر استخدام الانطلاق (التحرر) أداة في البحث التصوري المتحرر من الاستبصارات (والاستبصار الذي نقصده فرض ذو مستوى عال، ولكنه غير قابل

للاختبار نسبياً) ولكن هذه الميزة النفعية للمنظور يجب ألا تعتبر ميزة منهجية. والمرحلة الثانية هي إحكام (تضييق) النسق، التفسير وجميع ما يندرج تحته من أجل الوصول إلى الهدف المتمثل في نسق نظري موثوق به إلى الحد الأقصى من الصدق وإمكانية الدفاع عنه(Galtong : 1973 : 465).

ج) القابلية للنقل COMMUNICABILITY

يكون الفرض (أو القضية أو النظرية) قابلاً للنقل عندما يمكن معها نقل المعنى إلى الآخرين. ونعني بذلك أن الناقل (المرسل) Comunicator والمُسْتَقْبِل Comunicand يمكن أن يحملا نفس الأفكار (أو المعاني) لما يعنيه الفرض أو القضية أَوَ النظرية. وعلى العموم هناك المزيد عن إمكانية النقل أكثر من ذلك فالأمر لا يقتصر على الاشتراك في معنى الفرض أو القضية كعبارة لدى الباحث، ولكن المهم الاشتراك في التقويم لدرجة الإثبات، وهكذا فالقابلية للنقل تنطوي على ثلاثة عوامل:

١- إمكانية نقل الفرض أو القضية.

٢- إمكانية نقل البيانات (بما فيها المنهج).

٣- إمكانية نقل تقويم العلاقة بين الفرض أو القضية من جهة وبين البيانات، والقابلية للنقل هي مسألة نقل المعنى، وليس قبوله، والمهم في الأمر التأويل والدقة والظروف التي في ضوئها يكون من الممكن أن يكون المستقبل كما قصد المرسل... إن القابلية للنقل ضمان جزئي ضد الخصوصية. والميل لتطوير نسق من الفروض والبيانات يتعذر نقلها إلى الآخرين. لهذا فإن القابلية للنقل تسهم في تجنب أنماط خفية (أو غامضة) من التجارب التي يتعذر نقلها بين الأشخاص... (Galtong : 1973 : 325).

د) القابلية للتكرار REPRODUCTIBILITY

الفرض أو حتى القضية أو العملية تكون قابلة للتكرار إلى الحد الذي يمكن معه تكرارها مع نفس الاستنتاج. هذا التعريف يثير سؤالين؟ تكرار ماذا؟ ومن يقوم بالتكرار؟ والسؤال الثاني يمكن الإجابة عليه بسهوله بمصطلحات "نفس" من قبل "

باحثين مختلفين. والسؤال الأول يمكن الإجابة عليه بمصطلحات "الظاهرة" مقابل البيانات. ويتضح هذا التصنيف في الجدول التالي:

تصنيف القابلية للتكرار

القابلية لتكرار الظاهرة حالات عالم البشر	تحليل البيانات
من قبل نفس (١) الباحث	(٢) داخل الشخص (ضمن الشخص)
من قبل باحثين (٣) مختلفين	(٤) بين الأشخاص

إن الاهتمام يجب أن يتركز على نمط التكرار (٤) في الجدول لسببين:

١- التكرار الذاتي ويتجسد في جميع أجزاء المنهج العلمي: ويجب على الباحث في جميع النقاط أن يكون قادراً على استعادة خطواته، لكي يقتنع على الأقل بالانسجام مع نفسه. وفي مجال البيانات يُعرف هذا بالثبات Reliability، ويعرف هذا في تحليل البيانات بالمراجعة والضبط، وعندما نأتي إلى إمكانية تكرار الظاهرة ذاتها بالحصول على بيانات جديدة أو استخدامها (ليس فقط باستخدام البيانات القديمة)، فإن هذا يسمى ترجيع Replication.

٢- إن قابلية الظاهرة للتكرار ليست مطلوبة فعلاً بالرغم من كونها مرغوبة ولكن ما هو مهم وأساسي أن يكون الباحث الآخر قادراً على النفاذ خلال نفس البيانات، وأن يفهم ما قصده الباحث الأول من البيانات وأن يتقبلها أيضاً. كما أن النتيجة لا تقتصر على إمكانية النقل بين الأشخاص ولكن إمكانية التكرار من قبلهم... (Galtong : 1973 : 335 , 336).

هـ) القابلية للتصديق (أو الحصانة) TENABILITY

يعتبر هذا المعيار من أهم الخصائص التي يتم بموجبها تقويم الفرض أو القضية (وهو إمكانية الأخذ به أو تصديقه) لأن مجرد وجود الفرض لا يبرر الإبقاء عليه أو الاحتفاظ به ولكن المهم مقارنته بالبيانات. وهذه المقابله تؤدي إلى تقويم الفرض. وتستخدم في عملية التقويم مجموعة من المصطلحات كما في الرسم التالي:

تقويم الفروض

١-	صفر	١+
تزييف ←	غير مفصول فيه	→
زائف	(لم يبت فيه)	مثبت	الإثبات
ثبت زيفه		يمكن تصديقه أو الأخذ به	صحيح، مثبت

فالخط الذي يمثل درجة الإثبات: مفهوم سنحاول أن نوضحه. لقد سمينا النقاط القصوى مثبت، صحيح وزائف (ثبت زيفه) ونقطة الصفر غير مفصول فيه (لم يثبت بعد) والنقاط القصوى نتصورها كمجردات أو أخيلة مقيدة حيث لا نستطيع أن نتخيل أن فرضاً مركب مثبت إلى درجة أعلى أو حتى إنه غير مثبت ولهذا السبب تحدثنا عن الفرض بأنه يمكن تصديقه (أو الدفاع عنه) عندما يتلقى درجة مرضية من الإثبات، وتحدثنا عن الإثبات كعملية تؤدي إلى إمكانية تصديقه. إن كلمة صحيح لن تستخدم وكذلك مثبت بالمثل في الجانب السالب من المقياس. وهذه الكلمات سوف تستخدم فقط حول العبارات التحليلية لعدم وجود بيانات عن تغير درجة الإثبات أو عدمه (Galtong : 1973 : 336 , 337).

و) المضمون الإخباري للنظرية

ويعتمد هذا المضمون على الدعاوي الخاصة بالنظرية حيث إن اتساع المضمون الإخباري للنظرية يعني وفرة الدعاوي التي يمكن اختبارها بطرق عديدة.

ز) النطاق (أو المدى) SCOPE

إن فكرة مدى النظرية فكرة بسيطة، إنها مقياس لكم المشكلات الأساسية للنظام أو التخصص التي تعالجها النظرية فعندما ناقش ميرتون R.Merton نظريات ذات مدى متوسط كان في ذهنه حقيقة النظريات متوسطة المدى Middle Range Theories مثل نظرية صراع الأدوار، لا توازن المكانة أو نظرية المخالطة الفارقة. هذه النظرية صممت لتتحدث عن مسألة أو اثنتين لا غير. ولا يستبعد أن تكون لدينا في وقت ما نظرية عامة في علم الاجتماع تتناول معظم إن لم يكن جميع القضايا.

ولا يعني الاقتصاد الاختزال، ولكنه يعني الشمول أي أن تكون القضية على درجة من الشمول بحيث يندرج تحتها أكبر عدد من الظواهر مع الاستغناء عن المكونات الفرضية التي لا تساعد على التفسير، ويتحدد الشمول بعدد المتغيرات التي تحويها النظرية ومدى صلة هذه المتغيرات بالمجال الذي تتناوله النظرية.

وتتمثل طريقة قياس الدقة النسبية لنطاق النظرية في ملاحظة عدد المصطلحات المشتقة منسوبة إلى عدد المصطلحات الأولية فكلما زادت نسبة المصطلحات المشتقة إلى المصطلحات الأولية كان نطاق النظرية أوسع.

وهناك مصطلح آخر يعبر عن نطاق النظرية وهو عمومية النظرية. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو لماذا يعتبر نطاق النظرية أو عموميتها مهماً؟

وتتمثل الإجابة على هذا السؤال في أن النظرية عندما تصبح عادة أكثر عمومية تتجه للاستمرار لمدة أطول وهذه النقطة سبق أن أثارها كون Kuhn. وهذا لا يعني أن النظرية لا تستبدل أبداً ولكن دوامها ناتج عن كونها تعمل بصورة أفضل. والنظريات متوسطة المدى لها امتداد حياة فكرية أقصر وهذا لا يعني إهمالها. (Hage : 1972 : 173,179).

ح) الإطار المرجعي FRAME OF REFERENCE

يشترط في الإطار المرجعي وما يتضمنه من عناصر أن تتحقق فيه عدة شروط هي:

١- يشترط في مفهوماته الدقة المنطقية والتحديد الواضح لمعالم الظاهرة المدروسة.

٢- يشترط في الإطار المرجعي باعتباره أداة للوصف والتفسير ويؤدي وظيفة وسيلية أن يحتوي العناصر التي تمكن من وصف وتفسير الظاهرة موضع الدراسة وتفسيرها بصورة تحيط بكل الجوانب التي تتألف منها الظاهرة بحيث لا يخفي استخدام الإطار المرجعي رؤية بعض الحقائق الأساسية المهمة التي تحويها الظاهرة.

٣- من الضروري أن يتسم الإطار المرجعي بالحياد فيما يتعلق بالعلاقات السببية التي تقوم بين الأشياء التي يحددها ويصفها. ويجب أن يسمح بأقصى قدر من الإمكانات بحيث يقدم للباحث الذي يستخدمه فرصة لوصف الظاهرة أو الواقعة. فإذا تضمن الإطار المرجعي نوعاً من التحيز فإنه يؤدي بالباحث إلى أحد أمرين أو كليهما. أما المبالغة في بعض العلاقات السببية دون غيرها أو إساءة تفسير هذه العلاقات، ولذلك أثره السلبي على مستوى التحليل والتفسير. لذا يجب تقويم الإطار المرجعي على أساس قيمته كوسيلة هل هو مثمر أو مفيد أو عديم الفائدة.

٤- يرتبط معيار الجدوى في الإطار المرجعي أيضاً بمعيار الصدق، لذا يجب أن تكون القضايا التي يحويها الإطار المرجعي التي تتعلق بالظاهرة موضع الدراسة متفقة مع الواقع، لذا تعتمد القيمة العلمية لأي من النظريات على صدق ما يحتويها إطارها المرجعي من قضايا.

٥- يشترط في قضايا الإطار المرجعي أن يشتمل تفسيرها على اتصال بين العوامل التي تركز عليها هذه القضايا والظاهرة التي يراد تفسيرها، أي يجب عدم وجود فجوات أو انفصال في هذا التفسير. وقد أكد رسل على أهمية هذا

الشرط عندما ميز بين الغيبيات والعلم في تفسيرات كل منهما، فقد أوضح أن الغيبيات تنطوي على وجود فجوة بين السبب والنتيجة بينما لا يقبل العلم ذلك (عارف: ١٩٨١: ٥٧، ٥٨).

ط) علاقة النظرية بالنظريات الأخرى

إذا كنا مهتمين بالنظرية كنسق منفصل ـ إذا بقيت العوامل الأخرى دون تعديل ـ فإننا نفضل النظرية ذات المستوى الأعلى من الطابع الصوري والبديهي. ويرى علماء المناهج تفضيل النظرية التي يمكن أن تستنج من نظرية أو من مجموعة من النظريات الأخرى على النظرية المعزولة (أو المنفصلة). ويعني ذلك في التطبيق أنه إذا بقيت العوامل الأخرى دون تعديل تفضل النظريات التي تبدو فيها البديهيات كاستنتاجات في النظريات الأخرى، ولهذا السبب البسيط يتم اختصار العدد الكلي من البديهيات في العلم. لذا فإن النظرية تتكامل فعلاً مع النظريات الأخرى مع أن ذلك قد تكون له آثار سلبية لاعتبارات الشرح التفسيري وتقسيم العمل... إلخ. عند مناقشتها كنسق مستقل. لذا فإن النظرية تتلقى الصدق من أعلى. والإثبات من أسفل (Galton: 1973: 463).

ي) القابلية للاختبار TESTABILTY

النظريات أدوات محكمة تستخدم للتفسير والتنبؤ بالوقائع، بالإضافة إلى الوصف والعالم الاجتماعي يصوغ نظرية لتفسير ظاهرة اجتماعية ومن ثم يستخدم الوسائل التي تمكنه من اختبار النظرية أو إخضاعها للإثبات أو الدحض. ونادراً ما يقوم الباحث باختبار النظرية بصورة مباشرة، وغالباً ما يقوم باختبار الفرض الذي اشتق من النظرية. وإذا تم اختبار الفرض كما حدده الباحث، أو إذا كانت مشاهداته التجريبية وفقاً لما حدد في الفرض نقول إن النظرية تم إثباتها جزئياً. وتتم في العادة اختبارات كثيرة للظروف المختلفة المحيطة بنفس النظرية لبيان قيمتها التنبؤية وكفايتها كأداة في التفسير لواقعة معينة أو لاطراد الأحداث. لذا فإن الوظيفة الرئيسة للفرض أن يجعل من الممكن اختبار النظريات لذا يمكن تعريف الفرض بأنه عبارة في النظرية في صورة قابلة للاختبار.

لذا فإن جميع العبارات في النظرية في صورتها القابله للاختبار تدعى فروضاً. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار القابلية للاختبار من أهم خصائص البناء في النظرية، فالنظرية التي يتعذر اختبارها لا تعتبر من النظريات العلمية (Black And Champion : 1976 : 135,137).

٥ - المعيار المثالي والعملي لتقويم النظرية

يرى بلاك وشامبيون J. Black And D. Champion أن النظريات تبدأ كأفكار وتختلف صياغتها من حيث الدقة والوضوح والشمول. وتختلف دقة أحكامها من حيث اقترابها من الحقائق الثابتة إلى حد بعيد. وتعبر النظرية عن المدى الذي تحقق فيه الأفكار المتطلبات الأساسية لصياغة القضية وهذا يحدد ما إذا كانت القضية تتخذ قوام نظرية أم لا. ويعتبر تحقيق هذه المتطلبات مهمة غير يسيرة. وهناك معياران رئيسان لتقويم النظرية:

أ) المعيار المثالي IDEAL CRITERIA

اتفق العلماء عموماً على أن مجموعة الأفكار يجب أن تتوافق مع المعيار التالي لكي تكون مقبولة نظرياً.

١- أن تكون متسقة منطقياً بمعنى عدم وجود تناقضات داخلية.

٢- أن تكون هناك علاقات متبادلة بين العبارات حول الظاهرة.

٣- يجب أن تكون عبارات النظرية مستغرقة (جامعة)، أي أن تغطي كامل المجال فيما يتعلق بطبيعة الظاهرة المدروسة.

٤- يجب أن تكون القضايا مانعة Exclusive بمعنى عدم وجود تكرار أو ازدواجية.

٥- أن تكون القضايا قابلة للاختبار التجريبي، فإذا تعذر اختبارها بواسطة البحث، فإنه يتعذر تحديد قيمتها العلمية.

وعند تنقية هذه الأفكار علمياً وتحقيق هذه المعايير والمتطلبات الأساسية يمكن عندها القول بإنها نظرية بالمعنى الدقيق للكلمة.

وإذا تم تحديد الأفكار التي تتضمنها النظرية بطريقة مقننة عندها تتحقق صفة الإتقان (أو الأناقة) Elegance في النظرية، وذلك باستخدام الصيغ الرياضية التي تكون عادة في صيغة رموز عامة مشتركة تحل محل الكلمات الثقيلة الأقل دقة المستخدمة في لغة المقالات أو الحديث العادي.

وعند تنقية النظرية من خلال عمليات الاستغراق والمنع (الغربله) (أو العمليات الجامعة المانعة) المتبادلة تكتسب النظرية صفة الاقتصاد Parsimonionsness، ويتحقق ذلك بالاعتماد على أقل عدد من العبارات لتغطية أوسع مدى من الظواهر. ويهدف الاقتصاد في النظرية إلى تجنب الحشو، وهو لا يعني مجرد اختيار النظرية الأكثر بساطة من بين نظريتين ويرى والاس Wallace أن هناك حالات يتم فيها اختيار النظرية الأكثر تعقيداً لأنها تقترب أكثر من مجال الحياة الاجتماعية.

ب) المعيار العملي (النفعي) PRAGMATIC CRITERIA

تتجمع معظم الأفكار المتعلقة بالنظرية في العلوم الاجتماعية على نطاق واسع في أشكال أو تشكيلات **Configarations** عامة تتخذ عادة الصور التالية:

١ – المدارس الفكرية Schools Of Thought.

٢ – المنظورات Perspectives.

٣ – الأطر المرجعية Frames Of Reference.

٤ – التوجيهات Orientations.

٥ – المداخل Approaches .

ويمثل كل من هذه التشكيلات الأبعاد الرئيسة في الحياة الاجتماعية التي تستحق الدراسة، ولكل منها أفكاره الخاصة والافتراضات والتساؤلات التي من خلال الإجابة عليها ـ يصاغ هذا التشكيل ـ كما أن لكل منها مفاهيم أساسية معينة تحدد شخصية من

يستخدمها وتعبر عن انتمائه إلى هذا المذهب الفكري أو ذاك، وكل من هذه التشكيلات ينطوي على عملية تطوير مجموعة من الافتراضات (أو الدعاوي) قابلة للتطبيق عملياً (Gibbs). هذه الافتراضات تتيح تحديد المتغيرات التي يمكن تحويلها إجرائياً واختبارها تجريبية ولكل من هذه التشكيلات أتباعه من الدارسين.

إلا أن أياً من هذه التشكيلات من الأفكار لم تحقق الدقة المنطقية والاتساق التصوري المطلوبان في النظريات، كما لم يعبر أي منها بصورة شاملة أو بعمق عن جوانب الحياة الاجتماعية التي يفترض أنها تتضمن المعرفة عنها كما لم يصل أي منها إلى الإثبات الحقيقي الراسخ.

لذا من الملائم بالنسبة للبحث الاجتماعي اقتراح إطار لتحديد المكونات الأساسية للأفكار النظرية في العلوم الاجتماعية. مثل هذا الإطار يتضمن: الافتراضات أو الأفكار، الإطار المرجعي، المفاهيم، المتغيرات، والقضايا والنظريات.

ويكون الناتج النهائي لعمليات البحث نظريات عن الحياة الاجتماعية. ويعتبر التوصل إلى قضايا مترابطة فيما بينها بصورة منظمة لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الهدف النهائي لإجراء البحوث في العلوم الاجتماعية، وهذا المعيار العملي يمكن تمثيله في الرسم التالي:

المعيار العملي للنظرية في العلوم الاجتماعية

ويلاحظ في الشكل السابق إغفال الأسهم أو الإشارات التي يمكن أن توحي بالنظام الزمني بين المكونات. إذ لا يوجد نظام خاص للتأثير والتطور السببي للمكونات. كما لا توجد درجة من اليقين لتحديد أسبقية أي من المكونات على الآخر، إنها تتطور معاً ويسهم كل منها في توضيح وتفسير المكون الآخر، وهناك عدة ملاحظات حول الشكل السابق:

١- أهمية إدراك أن هناك جوانب معينة في بناء النظرية تتعلق بصورة غير مباشرة بالاعتبارات الفنية للبحث التجريبي؛ فالأطر المرجعية، والأفكار، والافتراضات، والمفاهيم لا يمكن اختبارها بذاتها، وبعض المصطلحات يتعذر تعريفها بوضوح. وتعتمد الثقة بهذه المكونات على عملية جمع البيانات واختبارها من حيث علاقاتها بالمتغيرات، واختبار العلاقات المفترضة بينها بما يحقق معايير الثبات والصدق بالإضافة إلى الثقة المنبثقة عن المدى الذي نستطيع فيه التعميم من خلالها.

٢- المهمة التي تتعلق باختبار النظريات لا تقع كاملة على عاتق الباحثين، وإنما يشترك في ذلك المنظرون، لذا تم التمييز كما يرى جبس Gibbs بين إمكانية التطبيق التجريبي والعملية الإجرائية. فإمكانية التطبيق التجريبي تتجاوز المشكلات الفنية للثبات وتصبح مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للنظريات. وهناك ثلاثة أساليب فنية لتحديد الارتباطات النظرية.

أ) تحديد المتغيرات الوسيطة ويتم ذلك من خلال مراجعة سريعة للتراث.

ب) تحديد العبارات العامة جداً التي تدعي المقدمات المنطقية، أو الافتراضات التي تستخرج منها التفسيرات لعبارة خاصة ذات درجة أدنى لها مسميات مختلفة: نظرية مشتقة Theorem، أو اللازمة Corollary أو الفرض Hypothesis.

ج) إيضاح سبب ارتباط متغيرين بصورة متبادلة: فإذا كانت إمكانية التطبيق التجريبي عنصراً مهماً من مكونات التفكير النظري فإن العملية الإجرائية تعتبر نظيرها بالنسبة للباحث (Black And Champion : 1976 : 58-62).

ثانياً: الكفاية الوظيفية للنظرية

هناك اتفاق بين علماء النظرية وفلاسفة العلم على أن النظرية تقوم بثلاث وظائف أساسية، ويمكن اعتبار هذه الوظائف معايير لتقويم الكفاية الوظيفية للنظرية وهي:

١- الوصف.

٢- التفسير.

٣- التنبؤ.

١- الوصف

تمثل النظريات أكبر قدر ممكن من الحقائق بأقل قدر من القضايا التجريبية الوصفية، لذا تقوم النظرية بتلخيص الحقائق في صورة تعميمات تجريبية Feigl.H. أو في صورة نسق من التعميمات ومن ثم تقوم بمهمة تكامل القوانين التجريبية القائمة وتنظيمها.

وهي بذلك تعد وسيلة اقتصادية فعالة لتجريد البيانات وتقنينها وتلخيصها وتكاملها. وتحقق النظرية هدفاً مهماً من أهداف العلم عندما تقوم بمعالجة المعطيات معالجة منظمة، لأن ذلك يتفق مع وصف العلم بأنه يتألف من معرفة منظمة، ولأن العلم يبدأ عندما يقوم الباحثون باستحداث نسق من الرموز يمكننا من إيجاد النظام في خبرتنا (عارف: ١٩٨١: ٥٩).

وعلينا أن نسأل ـ في سبيل حكمنا على وظيفة الوصف التي تقوم بها كل نظرية ـ عن مدى كفاية النظرية في أن تزودنا بما يبصرنا بالواقع وما يمكننا من التعرف على ما يواجهنا في عالم الخبرة، وأن نسأل عن شمول هذا التبصر والتعرف الذي تزودنا به النظرية وعن مقدار دقته.

إن لهذا السؤال أهمية كبيرة لأنه سابق بالضرورة على المستلزمات والمطالب التالية في النظرية. فالباحث لا يستطيع أن يفسر إلا ذلك القدر من الحقائق الذي سبق له التعرف عليه، وهنا تكمن مدى قدرة المفهومات الوصفية في الإطار المرجعي ومدى أهميتها في التفسير.

وقد جرت العادة على التمييز بين القضايا والقوانين الوصفية والتفسيرية، ولكن في الحقيقة لا يوجد فصل محدد بين الوصف (الملاحظة) والتفسير (القانون) يمكن تبريره في تطبيق البحث الفعلي، فالموقف العلمي يكشف فقط الوقائع من جهة ونشاطات العالم من جهة أخرى. إن أول معالجة للوقائع يتم تسجيلها تنطوي على بناءات تصورية Constructions، وعزل واقعة (أو حدث) في المعمل يشكل سلوكاً بنائياً (أو استنتاجياً)، وتعتبر جميع القضايا والأوصاف بناءات تصورية. لذا فإن أي فصل أو اختلاف بين الوصف والتفسير يتم على أساس المواءمة. وهناك قاعدة تقول إن التفسيرات هي أوصاف متقنة حيث إنها تربط بين حدث وحدث أو أحداث أخرى (Kantor : 1953 : 34).

فالتفسير الذي يستند إلى تعريف وتحديد جزئي للحقيقة لا يمكن إلا أن يكون جزئياً. وبما أن كثيراً من الوقائع والظواهر تتجه لأن تكون مترابطة لذا فإن الفهم الصحيح لأية ظاهرة قد يعتمد على فهم الوقائع أو الظواهر الأخرى التي يحتمل أن تكون ذات تأثير على هذه الظاهرة... والتفسير الذي يستند إلى وصف غير دقيق تفسير غير دقيق، كما أن التفسير الذي يستند إلى وصف مشوش غامض غير محدد المعالم يحتمل أن يكون عقيماً.

لذا يجب ـ لكي نحكم على قدرة النظرية وكفايتها في الوصف ـ أن نقوم بتخليص الحقائق الثابتة التي نعرفها عن الظاهرة وعن التعقد الذي تتسم به هذه الظاهرة، ثم نعود بعد ذلك إلى النظرية لنرى نطاق ذلك القدر من المعطيات الذي تتناوله النظرية، وذلك القدر من المعطيات التي أغفلته، ليتحدد بعد ذلك القدر من المعطيات التي بالغت النظرية في الاهتمام به ومدى إحاطته بجوانب مهمة في الظاهرة (عارف: ١٩٨١: ٦٠).

٢ - صحة التفسير[٣] ACCURACY OF EXPLANATION

هذا المعيار أو الوظيفة للنظرية هو الأكثر صعوبة إنه يفرض نفسه عندما نريد أن تكون النظرية صحيحة أو صادقة أو حقيقية. ونستطيع القول إننا عندما نقبل النظرية فلا نقبلها فقط لكونها واسعة المدى أو لأنها تتسم بالاقتصاد أو لأنها تتنبأ بصورة جيدة نسبياً ولكننا نقبلها لقناعتنا بأن التفسير صحيح Accurate وهذا المعيار أكثر من مجرد شاهد Evidence.

إن التفسير في أي نظرية يكمن في مجموعة المقدمات، وعندما يتم الإسهاب في هذه المقدمات فإنها تقدم سرداً لسلسلة لوقائع. ومع أننا قد نتمكن من التنبؤ بنتائج هذه الوقائع بدقة كبيرة، فهذا لا يعني أن السرد لهذه الوقائع ومجموعة المقدمات أو العلاقات النظرية تفسر جميعها الظاهرة بشكل صحيح، فالتفسير قد يرجع إلى أسباب أخرى عدا تلك التي تم اشتراطها.

هناك مثال بسيط يتمثل في نظرية الصراع الاجتماعي، فالمعادلات قد تتنبأ بدقة بحدوث الثورة، ولكن السؤال يبقى هل المقدمات صحيحة؟ لقد افترضنا أن أحد التفسيرات يكمن في نقص اتساق المكانة لدى جماعات اجتماعية معينة، وهناك تفسير آخر هو نظرية التوقعات المتزايدة لدافيس Davis وهنا لدينا تفسيران لنفس الواقعة فأيهما أكثر صحة؟ من الصعوبة بمكان هنا أن نحكم على النظرية.

وفي التطبيق يساعدنا البحث كثيراً في تحديد مثل هذه الأحكام، إننا نبحث عادة من خلال ما يدعى الاختبارات الاستراتيجية للنظرية حيث هناك بدائل متعددة للتفسير، ومن خلال تطبيق هذه الاختبارات على المثال السابق وهو الثورة

(٣) من الأمور المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة الاجتماعية وبخاصة مكونين أساسيين من مكوناتها وهما البنية والفعل، إذ إن النظرية التي تستطيع أن تفسر الظواهر المتعلقة بالبنية لا يكون بمقدورها تفسير الفعل البشري (أو بالأحرى) تأويله إذ لا بد أن يكون لكل من هذين القطبين (قطبا الحياة الاجتماعية) نظرية خاصة به.. وهذا يقود إلى التأكيد على وجود التعددية النظرية والدعوة إلى الانتقال من نظرية إلى أخرى وفق مقتضيات ضرورات البحث. انظر: (كريب:١٥:١٩٩٩).

نجد أن التوقعات المتزايدة قد تصاحب أو ترتبط عادة ببعض التعارض في المكانة إلا أننا قد نجد وضعاً لا تكون فيه مترابطة وهذا يقدم اختباراً استراتيجياً للنظرية ويمثل قوتها التفسيرية. وهذا أحد الأسباب التي تجعلنا نعتبر البحث التجريبي أساسياً حيث إنه يتيح باستمرار الفرصة لحذف مجموعة المقدمات ذات الصدق الظاهري (Hage : 1972 : 180,181).

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن التفسير يتضمن التجريد، فالباحث عندما يحاول إقامة علاقات جديدة بين الوقائع، فإن ما يستخدمه من عمليات استدلال يبعده عن المعاني الواقعية التي استخلصها من الوصف عن طريق المشاهدة ليصل إلى معان أكثر تجريداً وتعميماً تبدو في صورة مصادرات يبتدعها الباحث ابتداعاً تصورياً ليفسر النتائج التي توصل إليها ويطلق أحياناً على هذه المعاني المكونات المنطقية.

وعندما ينشأ عن التفسير نسق من المكونات المنطقية بحيث تعتبر إطاراً تصورياً يمكن أن يتلاءم مع الحقائق المتصلة بظاهرة ما يصبح هذا الإطار نظرية.

الأحكام المنطقية في التفسير

سواء كانت الواقعة المراد تفسيرها منفردة أو عملية متكررة أو انتظاماً بين الظواهر، فإن التفسير يتألف من الناحية المنطقية من نوعين من الأحكام، النوع الأول أحكام تشير إلى ظروف خاصة تحققت قبل حدوث الظاهرة المراد تفسيرها أو وقت حدوثها، وهذا ما يدعى بالمقدمات. والنوع الثاني أحكام مصاغة في صورة قوانين عامة. ويمكن أن يعبر عن ذلك بطريقة أخرى أي إن هناك من الأحكام ما يصف الظاهرة المراد تفسيرها وهناك من الأحكام ما يعللها والأحكام الأخيرة تتضمن فئتين من العبارات: الأولى تشير إلى المقدمات والثانية تشير إلى قوانين عامة.

أنماط التفسير

تقوم النظريات بتفسير الظاهرة تفسيراً له أنماط متعددة:

أ) فقد يكون التفسير آلياً أساسه العمليات التي تحدث أثناء الواقعة.

ب) قد يكون التفسير تتبعياً يتناول منشأ أو أصول الظاهرة موضع التفسير، وهذا النمط يتطلب الكشف عن الوقائع التي حدثت، والتي أدى حدوثها إلى وقوع الظاهرة.

ج) هناك نمط آخر من التفسير هو النمط الوضعي الذي يحاول تفسير الظاهرة في ضوء الوظائف التي تحققها.

د) قد يكون التفسير غائياً يستهدف فهم الظاهرة عن طريق غايتها وهدفها أي أنه يبحث عن سبب الظاهرة في النتيجة التي تليها وهنا يجب التفسير من سؤال مضمونه لم حدثت الظاهرة؟ ومن أجل أي الأغراض حدثت؟ ونتيجة لأي من الحاجات والرغبات وقعت؟

والتفسير يعد سليماً ما دام قد شمل كل ما هو ممكن من الاحتمالات، لذا ينبغي على النظرية السليمة أن تستجيب استجابة مستمرة لكل الاحتمالات الجديدة التي يقدمها إدراك أوسع في نطاقه للوقائع من ذلك الإدراك الذي قامت على أساسه مصادرات النظرية (عارف: ١٩٨١: ٦١، ٦٢).

هناك طريقة أخرى للتأكد من صحة التفسير وهي التفكير من حيث الزيف IN Terms Of Spuriousness وببساطة عندما نضع أ يمكن استخدامها للتنبؤ بـ ب بدقة لأن كلاً من أ و ب سببهما ج إن التفسير بأن أ يسبب ب قد لا يكون صحيحاً بسبب أن لدينا حالة زيف (Hage : 1972 : 18) .

وهناك شروط للتفسير الناجح حددها همبل Hempel وأوبنهايم Oppenheim فيما يلي:

١- المتطلب الصوري للتفسير يجب أن يكون استنتاجياً حتى تكون العبارة التي يتم استنتاجها متضمنة في المقدمات المنطقية وتتكون من تعميمات شبه القانون Law - Like وشروط أولية.

٢- إن العبارات التي تشكل المقدمات المنطقية يجب أن تكون صحيحة بالفعل أو مفضلة، ومثبتة جيداً.

٣- إن المراد تفسيره يجب أن يكون قابلاً للاختبار.

وهذه الشروط حددت كمتطلبات للتفسير العلمي. إلا أن الأمور تبدو في التطبيق مختلفة نوعاً ما، وبخاصة في علم الاجتماع، إذ أن التفسيرات نادراً ما تكون صريحة، ولكنها بدلاً من ذلك تتخذ صورة مبنية على الاستدلال أو تبدو في صورة تعبيرات أدبية.

ولكن كيف يمكن معرفة ما إذا كانت النظرية صائبة أو خاطئة؟ في الحقيقة لا يوجد جواب قطعي لهذا السؤال ولكن يمكن التمييز بين تفسير أكثر كفاية أو أقل كفاية تقدمه هذه النظرية أو تلك... ولكن يجب أن نتذكر دائماً أننا نعيش في عالم لا يعطينا إجابات نهائية أو قطعية. فكما يتغير هذا العالم ويصبح مكاناً مختلفاً عن ذي قبل، كذلك تتغير النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم. ومع ذلك فهناك عدة معايير يمكن من خلالها الحكم على تلك النظريات التي تتحدث عن المجتمع. فالنظرية الأفضل هي تلك النظرية التي يمكن بواسطتها التحديد بصورة تفصيلية أكبر العمليات السببية الفاعلة والمواقف التي تعمل فيها تلك الآليات السببية. ثم إن التماسك المنطقي مهم... فالنظرية التي تناقض نفسها باستمرار يجب أن ينظر إليها بعين الشك. أما ناحية التجربة فإن النظرية لا بد أن تقاس بناء على الأدلة التي تقدمها. إن إحدى سمات العلوم الاجتماعية أن ذلك القياس لا يمكن أن يطبق بطريقة صارمة ومنظمة، غير أننا نستطيع دائماً أن نكتشف خصائص

للتجربة تنبئنا إذا كانت النظرية بحاجة إلى مراجعة ولأن تستبدل بها نظرية أخرى. فقد تشير إحدى النظريات إلى أن شيئاً ما يمكن أن يحدث ولا يحدث هذا الشيء.. (كريب: ١٩٩٩: ٩٤، ٥٠).

٣ - التنبؤ PREDICTION

هذا المعيار يمكن تطبيقه على المعادلة المفردة (الواحدة) في النظرية، لذا قد يرفض البعض هذا المعيار لتقويم النظرية.

وفي علم الاجتماع فإن معادلة واحدة حتى لو اشتملت على ٥٠ متغيراً يتعذر أن تعطينا الدقة في التنبؤ، لذا نحتاج إلى مجموعة من المعادلات، وبخاصة إذا لم نكن متأكدين من العلاقات الإجرائية بين جميع المتغيرات، ونستخدم في هذه الحالة مجموعة من المعادلات مجتمعة.

لنفترض أننا نريد أن نتنبأ بإمكانية حدوث الثورة يبدو من غير المحتمل أن تكون معادلة واحدة مثل فرضية التوقعات المتزايدة كافية، إذاً يجب على الأقل معرفة مقدار الضبط في مجتمع أو مدى قدرة المجتمع على إخراج المخرجات Out Puts ومدى القدرة على التلاؤم مع الظروف المتغيره داخلياً وخارجياً وما إلى ذلك.. ومع أن هذه العوامل كلها مرشحه لإحداث الثورة، فإنها لا تتضمن جميع الاحتمالات التي وضعها إكستين Eckstein في مراجعته لأسباب الحروب الداخلية (Hage : 1972 : 176,179).

ومن المهم أن نعرف أنه حتى في العبارة البسيطة "ستكون هناك دائماً ثورة في مكان ما من العالم" تعطينا هذه العبارة بعض التنبؤ.. ومع أن هذه العبارة لا تعطينا التنبؤ عن كم ومتى وأين ولكن نستطيع أن نقرر على الأقل بدقة معقولة أنه ستكون هناك دائماً بعض الثورات.

والدقة في التنبؤ متغير مهم يمكن زيادته عند القدرة على التنبؤ بالكم Haw Many، فمثلاً يمكن أن نصل إلى تقرير دقيق معقول باستخدام متغيرات قليلة فقط عن عدد

وفيات المرور خلال أسبوع. والتنبؤ الدقيق يمكن أن يحدد كم الظاهرة خلال فترة زمنية محددة (سنة مثلاً) وفي أي الأوقات من السنة. وهكذا فإن الدقة في التنبؤ هي خصيصة من خواص النظرية مع أن الدراسات القائمة على التنبؤ في علم الاجتماع قليلة نسبياً، مما أدى إلى نقص الخبرة لقياس الدقة في التنبؤ به وهذه هي المشكلة التي يعاني منها الاقتصاديون في الوقت الحاضر (Hage : 1972 : 180).

العلاقة بين النظرية الاجتماعية والمعرفة الاجتماعية

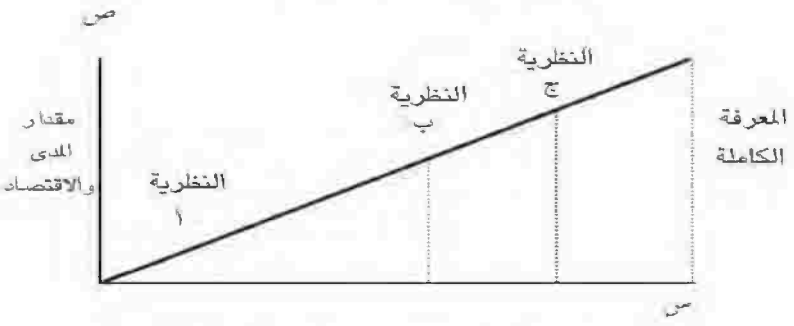

المصدر(Hage : 1972 : 183)

ويلاحظ في هذا الشكل أنه كلما أصبحت النظريات أقرب إلى المعرفة الكاملة فإنها تزيد من حيث المدى والاقتصاد وتزيد من حيث الدقة والتنبؤ وصحة التفسير ويبدو أنها تساعدنا في الافتراض بصورة أفضل بأنها أقرب إلى حدود معرفتنا، فإذا كانت النظرية أ والنظرية ب تفسران نفس السلوك فإننا نقبل النظرية ب كأفضل نظرية إذا كان مداها أوسع وأكثر اقتصاداً ودقة في التنبؤ لأنها تعتبر أكثر قرباً من المعرفة.

وحين تتواصل عملية بناء النظرية نقترب أكثر إلى حدود المعرفة الكاملة والصحيحة أو على الأقل نقترب من الوصول إلى الصورة الصحيحة للحقيقة الاجتماعية، ولأننا لم نحقق هذا الهدف، فإننا نبني ونعيد باستمرار، نكرر ونحذف النظريات، وهذا العمل لا ينتهي أبداً (Hage : 1972 : 186,187).

الملخص

يمكن تقويم النظرية العلمية بصورة عامة والنظرية الاجتماعية بخاصة وفق عدد من المعايير يمكن تقسيمها إلى قسمين: معايير تتصل بالشروط المنهجية ومعايير تتصل بالكفاية الوظيفية للنظرية. وفيما يلي موجز لهذه المعايير الرئيسة وما يندرج تحتها من معايير فرعية.

١ - معايير الشروط المنهجية:

أ) المهم في التعريف أن يعطي مقياساً معيارياً يمكن به قياس أجزاء النظرية، ويمكن من خلاله الحكم على العمل أنه نظرية أم لا وكم يمثل من النظرية أو أنه غير وثيق الصلة بالنظرية.

ب) إن المفهوم لا يتم قبوله ولا يكون صادقاً إذا تعذر تحديده ـ بصورة موضوعية ـ بأنه قابل للتطبيق أو القياس لشيء ما في العالم الخارجي والأهم من ذلك أن تكون مفهومات النظرية واضحة ومحددة تحديداً دقيقاً أي أن يكون لمضمونها حدود معلومة، كما يجب أن تحتوي النظرية على أقل عدد من المفاهيم.

ج) تفضل النظرية التي تحتل المرتبة الأعلى من حيث إثبات معظم فروضها وهناك عدة خصائص أو أبعاد للفروض: منهجية ومعرفية تستخدم لتقويم الفروض وهي: العمومية، التعقد، الخصوصية، التحديد، القابلية للزيف، والقابلية للاختبار، والقابلية للنقل، والقابلية للتكرار، والقابلية للتنبؤ والمناعة (الحصانة).

د) هناك عدة شروط يجب توافرها في القضايا أهمها: الاعتماد على المشاهدة والتجربة، والقابلية للتحقق، والصدق، والاتساق الداخلي، والخصب.

هـ) من أهم خصائص البناء التصوري للنظرية أن يتضمن التعميمات والكفاية السببية، ويجب أن تتضمن الأطر التصورية تعريفات اسمية وإجرائية وأن تتضمن النظرية مصطلحات لها مرجعية للمشاهدات والملاحظات، ومن الصعب تحديد الخط الفاصل بين مصطلحات المشاهدة والمصطلحات النظرية. وتتضمن الصياغة الصورية للنظرية: الصياغة الرمزية ويعبر عنها بالحروف، والصياغة الرياضية ويعبر عنها بالرموز الرياضية والمعادلات. أما الطابع البديهي فهو ضمني في الطابع الصوري للنظرية.

و) تتطلب الصياغة الصورية للأنساق التفسيرية للنظرية أربعة معايير يتم بموجبها تقويم النظرية هي: الكفاية المنطقية، الكفاية الإجرائية، الكفاية التجريبية والكفاية العملية.

ز) هناك عدة معايير ترتبط بخصائص بناء النظرية أهمها: الاقتصاد، والخصوبة، والقابلية للنقل، والقابلية للتكرار، والقابلية للتصديق (الحصانة)، المضمون الإخباري للنظرية، والنطاق (المدى)، والإطار المرجعي، وعلاقة النظرية بالنظريات الأخرى.

ح) هناك معياران لتقويم النظرية لدى بلاك وشامبيون: المعيار المثالي والمعيار العملي. ويتضمن المعيار المثالي محكات فرعية يجب أن تتوافر في النظرية أهمها الاتساق المنطقي ووجود علاقات متبادلة بين العبارات وأن تكون القضايا جامعة مانعة وقابلة للاختبار التجريبي، أما المعيار العملي فيتضمن تحديد إطار للمكونات الرئيسة للأفكار النظرية والمكونات هي: الأفكار والافتراضات، والأطر المرجعية، والمفاهيم، والمتغيرات، والقضايا والنظريات.

٢- الكفاية الوظيفية للنظرية وتتضمن وظائف الوصف والتفسير والتنبؤ

أ) تتمثل وظيفة الوصف في النظرية بأنها تزودنا بما يبصرنا بالواقع وما يمكننا من التعرف على ما يواجهنا في عالم الخبرة، وهي بذلك تقوم بتلخيص الحقائق في صورة تعميمات تجريبية أو في صورة نسق من التعميمات ومن ثم تقوم بمهمة تكامل وتنظيم القوانين التجريبية القائمة، وبذلك تعد وسيلة اقتصادية فعاله لتجريد البيانات وتقنينها وتلخيصها وتكاملها.

ب) يتم قبول النظرية لأن التفسير صحيح والتفسير له عدة صور، ويحقق عدة أهداف أو وظائف فهو إما ميكانيكي أو تتبعي أو وظيفي أو غائي.

ج) إن معيار التنبؤ للحكم على النظرية يطبق على المعادلة المفردة، لذا قد يرفض البعض هذا المعيار لتقويم النظرية.

ومع ذلك، فإن دقة التنبؤ متغير مهم ويمكن زيادته عندما نتمكن من التنبؤ الكمي، والتنبؤ الدقيق يمكن أن يحدد كم الظاهرة خلال فترة زمنية محددة.

المراجع

*المراجع العربية

- عارف، محمد. الجريمة في المجتمع: نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي. ط٢، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١ م.

- تيماشيف، نقولا. نظرية علم الاجتماع: طبيعتها ونموها (ترجمة محمود عودة وآخرين). القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٠ م.

- كريب؛ إيان، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس (ترجمة محمد حسين غلوم)؛ سلسلة عالم المعرفة (رقم ٤٤٢)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل ٩٩٩١م.

* المراجع الأجنبية

- Black, James A . And Champion, Dean J; Methods And Issues In Social Researeh ; Newyork : John Wiley And Sons Inc, 1976 .

- Cohen, Morris R. And Nagal Ernest; An Introduction To Logic And Scientific Methad; Bombay : Allied Publishers Limited, 1936.

- Frank, Philip; Philosophy Of Science; Engliwood Cliffs, N. J: Prentic - Hall Inc, 1957 .

- Galtong, John; Theory And Methods Of Social Research (4 Th Ed,); Oslo: George Allen And WNWIN LTD; 1973 .

- Hage Jerald; Techniques And Problems Of Theory Construction In . Sociology; Newyork : John Wiley And Sons, 1972 .

- Hughes, John A; Sociological Analysis : Methods Of Discovery; London: Thomas Nelson And Sons LTD, 1976 .

- Schrage, Clarence" Elements Of Theortical Analysis In Sociology" In Llewellyn, Gross (Editor); Sociological Theory : Inquiries And Paradigms; New York : A Harper And Row And John Weather Hill Inc; 1967; Pp : 220 - 53.